25 نيسان/إبريل 2025
صادر عن الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف
جنيف، 25 – 29 آب/أغسطس 2025

الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف

مسودة

مقدمة

1. يقدّم الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، السفير كارلوس فورادوري من الأرجنتين والسفير رازفان روسو من رومانيا مسودة التقرير هذه إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. ويُقصد منها أن تعكس العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وأصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة من أجل تعزيز عالمية المعاهدة منذ المؤتمر العاشر للدول الأطراف، على النحو الذي أُبلِغَ عنه خلال اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في 27 شباط/فبراير 2025. كما يتضمن التقرير نظرة عامة على مناقشات ونتائج اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الذي عقد في 27 شباط/فبراير [*والإحاطة التي قدمها الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف الذي عقد في 20-21 أيار/مايو 2025*]. وتختتم التقارير بتوصيات يقدمها الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لكي ينظر فيها المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف بشأن هذا الموضوع.

خلفية

2. أُنشئ فريق العمل المعني بعالمية المعاهدة من قِبَل المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (CSP3) بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار والآراء حول قضية عالمية المعاهدة بهدف تحديد أفضل الأساليب للمُضيّ قُدُمًا في هذه الصدد. يسترشد عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة بالشروط المرجعية له بالإضافة إلى خطة العمل الأوّلية لفريق العمل التي أقرّها المؤتمر الثالث للدول الأطراف (ATT/CSP3.WGTU/2017/CHAIR/160/Conf.Rep).

3. في أعقاب المناقشات بشأن تحسين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، بالإضافة إلى استعراض برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة وتحويل تركيز الفرق العاملة من المناقشات النظرية إلى قضايا التنفيذ العملي، اتخذ المؤتمر العاشر للدول الأطراف عدداً من القرارات التي أثرت على عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة. رحب المؤتمر العاشر للدول الأطراف أولاً "بخطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة" والتي تهدف إلى إرشاد مناقشات عالمية المعاهدة وجهود التوعية التي يقوم بها أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة أثناء دورات المؤتمر الحادي عشر إلى الثالث عشر للدول الأطراف (ATT/CSP10.W GTU/2024/CHAIR/801/Conf.Rep؛ المرفق أ). وتلزم خطة العمل ذاتها الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتنفيذ خطة العمل ورصد وتوجيه تنفيذها بموجب عنصر متكرر على جدول أعمال الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بعنوان "تنفيذ خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الخاصة بجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة". وتحقيقاً للاتساق بين عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة والعمل الأساسي للفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة، كلّف المؤتمر العاشر للدول الأطراف أيضاً الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بإجراء مناقشات هيكلية بشأن الممارسات الوطنية في مجال التصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها ورحَّب بقائمة الأسئلة العملية لهذا الغرض (ATT/CSP10.W GTU/2024/CHAIR/801/Conf.Rep؛ المرفق ب). وسوف يجري تناول هذا من خلال عنصر متكرر على جدول أعمال الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بعنوان "ممارسات التصديق / الانضمام والتطبيع الوطني" خلال دورات المؤتمر الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر للدول الأطراف على الأقل.

اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتاريخ 27 شباط/فبراير 2025

4. عقد الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الوحيد خلال عملية التحضير للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في 27 شباط/فبراير 2025. وقد وزع خطاب الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة ومسودة جدول الأعمال المشروح للاجتماع في 29 كانون الثاني/يناير 2025 (ATT/CSP11.WGTU/2025/CHAIR/810/DrAnnAgenda). وتيسيراً للتحضير للاجتماع، قدم خطاب الرئيسين المشاركين العديد من الأسئلة المحددة للوفود للنظر فيها واحتوت مسودة جدول الأعمال المشروح على مرفق يضم الأسئلة العملية المتعلقة بالتصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها المذكورة أعلاه.

تحديث أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بشأن حالة التصديقات والانضمام

5. استهلت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الاجتماع بعرض تقديمي عن حالة المشاركة.[1] ومنذ المؤتمر العاشر للدول الأطراف، أصبحت ثلاث دول أخرى من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة – غامبيا وملاوي وكولومبيا، مما رفع الإجمالي إلى 116 دولة طرف. وهناك ست وعشرون دولة موقعة لم تصبح من الدول الأطراف بعد. على صعيد معدل المشاركة الإقليمية، لا تزال معدل المشاركة في آسيا وأوقيانوسيا هو الأدنى، نظراً لأن 23% فقط من الدول في آسيا من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (وقد 21% أخرى من الدول على المعاهدة) وفي أوقيانوسيا، تبلغ نسبة الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة 40% فقط من الدول (و20% من الدول الموقعة). وهذا هو السبب الذي يجعل التركيز الإقليمي لخطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة لجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة منصباً على دول آسيا والمحيط الهادئ التي يم تنضم حتى الآن إلى المعاهدة.

تحديث بشأن أنشطة تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة

6. قدم رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف نظرة عامة على أنشطة العالمية التي قام بها منذ توليه منصبه. تضمنت الأنشطة الأولى تيسير المفاوضات بشأن قرار معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2024 أثناء اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة (والذي صوتت 159 دولة لصالحه، بدون أصوات ضده) بالإضافة إلى عقد المناقشات مع الدول غير الأطراف والدول الموقعة والمشاركة في العديد من الفعاليات على هامش اجتماعات اللجنة الأولى. ومن بين المناسبات الأخرى التي تناول فيها رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، مؤتمر الاتحاد الأوروبي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، والمؤتمر الخامس لاستعراض معاهدة حظر الألغام، والجمعية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماع على المستوى دون الإقليمي بقيادة الفلبين، وبتمويل من الصندوق الاستئماني الطوعي بشأن عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، وحلقة دراسية شبكية نظمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ واستبيان الأسلحة الصغيرة بشأن "النهوض بالعالمية في آسيا والمحيط الهادئ" والقطاع الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح.

7. كما استغل رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف الفرصة لشرح التركيز المواضيعي لرئاسته على العالمية، بالإشارة إلى وثيقة غذاء الفكر التي قدمها بعنوان "العالمية كأولوية" والتي وزعت على أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة في 19 شباط/فبراير 2025. وتحدد هذه الوثيقة، التي تهدف إلى التكامل مع خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، مجالات محددة للعمل، مؤكدةً على الحاجة لاستراتيجيات توعية مخصصة، والمشاركة مع طيف واسع من أصحاب المصلحة. ويتمثل الهدف في إجراء مناقشة بشأن الأفكار الواردة في الوثيقة أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف المزمع عقده يومي 20-21 أيار/مايو 2025، بغية الاتفاق على توصيات إضافية تتكامل مع خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة.

8. بعد ذلك، أخطر العديد من الدول الأطراف والمنظمات الإقليمية الوفود بجهود العالمية التي قاموا بها منذ المؤتمر العاشر للدول الأطراف. وقد تضمنت هذه الجهود أنشطة في سياق الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج الاتحاد الأوروبي للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من بين جهود أخرى في شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما ذُكر دعم الدول لمشروع 'معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر' وتوصياته بشأن العالمية. من الناحية الموضوعية، أشارت الوفود إلى التحديات المتعلقة بالتعاون بين الوكالات، والاعتبارات السياسية، وعدم اليقين بشأن قواعد المعاهدة وفوائدها. أشارت الوفود إلى أهمية

[1] هناك نظرة عامة مُحدَّثة على حالة المشاركة متاحة على صفحة *حالة المعاهدة* من الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة: https://www.thearmstradetreaty.org/treaty-status.html?templateId=209883 .

المشاركة مع الدول بشأن مثل تلك التحديات وإزالة المفاهيم الخاطئة والتركيز على الموضوعات ذات الصلة، وهي بالنسبة لكثير من الدول ليست الرقابة على التصدير، ولكنها المرور العابر والسمسرة. كما ذكرت الوفود أهمية تناول معاهدة تجارة الأسلحة في الاجتماعات الرفيعة المستوى كلما أمكن وأشارت إلى استعدادها للمساعدة.

9. واستجابةً لذلك، شجّع رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف الوفود على المشاركة في التوعية بالعالمية من أجل مشاركة التحديات التي تواجهها الدول المستهدفة ومواقفها فيما يخص معاهدة تجارة الأسلحة مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن لهذا أن يُيسِّر تقييم مدى ميل الدول للانضمام إلى المعاهدة وأن يتيح نهجاً أكثر تخصيصاً إزاء كل دولة طرف محتملة.

10. بعد ذلك، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى أنشطة تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدول جنوب شرق آسيا والاتحاد البرلماني الدولي، وإلى جهود أكثر عمومية للتعرف على أسباب عدم الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. أشارت إحدى المنظمات إلى قلة الاهتمام بمعاهدة تجارة الأسلحة بين البلدان العربية والحاجة لمزيد من الجهود، بما في ذلك جهود المنظمات الإقليمية.

11. تناولت بعض الوفود أيضاً وثيقة غذاء الفكر، حيث رحبت بتركيز الوثيقة على الجانب العملي وتوجهها إلى الإجراءات التنفيذية، بالإضافة إلى توصياتها ذات الصلة، ومنها ما يخص ظهور معاهدة تجارة الأسلحة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإشراك الأكاديميين والبرلمانيين. ورحبت الوفود أيضاً بذكر الرواد الإقليميين للعالمية وأوجه التناغم مع الأطر الأخرى لمراقبة الأسلحة، وأقرت بالحاجة إلى المشاركة الإقليمية التي يجد من خلالها الجيران أرضية مشتركة فيما يتعلق بالقضايا الصعبة.

تنفيذ خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الخاصة بجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة

12. قدّم رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف هذا العنصر المتكرر الجديد من جدول الأعمال من خلال إلقاء الضوء على جانبين مهمين من الإطار الأعم الذي تقدمه خطة العمل لجهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، وهما التركيز الإقليمي على دول آسيا والمحيط الهادئ التي لم تنضم حتى الآن للمعاهدة، وإقرار خطة العمل بالحاجة للتعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة في جهودهم لضم دول جديدة إلى المعاهدة. وبعد ذلك، قدّم رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف تقريراً عن نتائج استفسار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة عن مدى اهتمام الدول الأطراف بأن تصبح من الرواد الإقليميين للعالمية، حيث أخبر الوفود بعدم تعبير أي دولة طرف، حتى الآن، عن استعدادها للقيام بمثل هذا الدور. وفيما يتعلق بالمهام الأخرى المدرجة في خطة العمل، كان الرئيسان المشاركان قد أدرجا سؤالاً في خطابهما بشأن الكيفية التي يمكن إدراج خطة العمل من خلالها بقوة ضمن جهود العالمية لدى الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي أثناء الاجتماع، وجه رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف الأسئلة المحددة التالية: 1) هل أثر التركيز على دول آسيا والمحيط الهادئ والدول الموقعة على التخطيط لجهود العالمية، وكيف كان ذلك؛ 2) كيف ينبغي تقييم احتمال انضمام دولة ما لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ 3) ما إذا كانت الإرشادات الواردة في مجموعة أدوات عالمية معاهدة تجارة الأسلحة تستخدم عند إجراء أنشطة العالمية؛ 4) ما إذا كانت الوفود قد قامت للترويج للصندوق الاستئماني الطوعي، وبرنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة والمشاركة في اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة كجزء من جهودها للتوعية بالعالمية.

13. ورداً على ذلك، تناولت بعض الوفود خطة العمل بشكل أعم وأكدت على الحاجة لتنسيق الجهود، وعلى قيمة توفير ملفات تعريفية للدول المستهدفة فيما يخص معاهدة تجارة الأسلحة واستغلال برنامج رعاية معاهدة تجارة الأسلحة والصندوق الاستئماني الطوعي. كما أكدت الوفود على أهمية النُهج الإقليمية وعبرت عن دعمها لمبادرة الرواد الإقليميين للعالمية.

ممارسات التصديق / الانضمام والتطبيع الوطني

14. قدم رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف هذا العنصر المتكرر الجديد الثاني مع إلقاء نظرة عامة قصيرة على الموضوع وترتيبات العمل لتلك المناقشات الهيكلية المتشابهة بين الفرق العاملة الثلاثة لمعاهدة تجارة الأسلحة. في البداية، وجهت الدعوة إلى السيد ديبايان باسو راي، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لتقديم عرض تقديمي افتتاحي ومشاركة وجهات نظره فيما يخص التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة والانضمام لها وتطبيعها مع التركيز على آسيا والمحيط الهادئ، ويشمل ذلك ما يتعلق بالتحديات والقيود العملية، ووصف عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في مجال العالمية. ومن خلال عرضه التقديمي، ألقى السيد باسو راي الضوء على منطقة آسيا والمحيط الهادئ الشاسعة والمتباينة، وشرح كيفية تيسير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ للحوار، وتقديمه للدعم التقني، وتعزيزه للشراكات من أجل النهوض بالرقابة على الأسلحة وعالمية معاهدة تجارة الأسلحة. وضرب أمثلة على المبادرات الجارية في كمبوديا

وقيرغيزستان وبابوا غينيا الجديدة حيث يدعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الإصلاحات القانونية، والتعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي. كما تناول السيد باسو راي التحديات الجغرافية والأولويات السياسية في المنطقة، مؤكداً على الحاجة لاستمرار الجهود وإدماج العمل المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة مع أهداف عالمية أعم مثل أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، أكد مجدداً على التزام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بدعم جهود الرامية إلى عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها.

15. عقب هذه المقدمة، شارك ممثلا كولومبيا والنرويج تجاربهما وتحدياتهما الوطنية في التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتوطينها. وقد تضمن هذا وصفاً للإجراءات التشريعية والقضائية وللجهات الفاعلة المشاركة. وقد تناولت كولومبيا على الأخص التعاون الدولي (مع الدول في المنطقة وخارجها) والمساعدات الدولية التي تلقتها والتي تتلقاها لإنشاء نظام المراقبة الوطني لديها وتطويره. ذكرت النرويج مدخلات المجتمع المدني والصناعة في العملية وأشارت إلى أنه على الرغم من عدم وجود حاجة إلى إجراء تغييرات تشريعية، إلا أنها قامت بتحديث مبادئها التوجيهية الداخلية لكي تعكس نصوص معاهدة تجارة الأسلحة.

16. أثناء تبادل وجهات النظر بعد ذلك، شاركت دول أطراف أخرى تجاربها الوطنية في مجال التصديق والانضمام والتوطين. وشرحت بعض الوفود كيف تعمل يمكن للإصلاحات القانونية اللازمة والتحديات المتعلقة بالعمل البرلماني، مثل المشاورات الإلزامية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، أن تؤثر على الأطر الزمنية للتصديق أو الانضمام. وينطبق ذلك بشكل بارز على الدول التي ليس لديها أنظمة مراقبة وطنية مُنشأة من قبل، ولهذا السبب ينبغي أن تسير جهود العالمية جنباً إلى جنب مع الاهتمام باحتياجات المساعدات الفنية. وفي ضوء التجارب التي عُرِضَت، أكدت الوفود أيضاً مجدداً على الحاجة للتعاون الإقليمي والمشاركة الإقليمية، مشيرةً إلى أن المخاوف والتحديات المشتركة يمكن أن تجعل تلك المحادثات أكثر جدوى.

الخلاصة وآفاق المستقبل بعد اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بتاريخ 27 شباط/فبراير 2025

17. من ناحية الخطوات التالية في العملية المؤدية إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف، حدد الرئيسان المشاركان مُخرجَيْن قابليْن للتسليم للعمل عليهما. المُخرج الأول القابل للتسليم يتعلق بورقة عمل صادرة عن رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف تضم عدداً من التوصيات إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. المُخرَج الثاني القابل للتسليم هو التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة.

18. للحصول على هذين المخرجين، دعا رئيس المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف أولاً الدول الأطراف مجدداً للنظر في تولي دور الرواد الإقليميين للعالمية طبقاً لخطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وطلب المزيد من التعليقات والمقترحات على وثيقة غذاء الفكر التي قدمها. بالإضافة إلى ذلك، خطط الرئيس وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أنشطة للنهوض بالعمل في كلٍ من المخرجين بالإضافة إلى هدفهما المشترك المتمثل في تطوير أو تنقيح استراتيجيات لتحسين وتيسير جهود العالمية. وقد تضمنت هذه مناقشات غير رسمية لتحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون العالمية والحلول الممكنة لها، وتعزيز المشاركة مع الدول غير الأطراف، وطلب مدخلات بشأن حالة التصديق لدى الدول المستهدفة والملف التعريفي لمعاهدة تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى اجتماع غير رسمي متوقع مع الرواد الإقليميين في مجال العالمية لاستكشاف تقييمات مدى ميل الدول إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وتعزيز التعاون وتنقيح المشاركة الإقليمية واستراتيجيات التوعية الموجهة.

إحاطة الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف يومي 20-21 أيار/مايو 2025

19. [*سوف تُدرج بعد الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف يومي 20-21 أيار/مايو 2025*]

توصيات للمؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف

20. وبناءً على ما تقدم، وبالنظر إلى العمل الذي قام به الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة من أجل تحقيق ولايته خلال الفترة بين المؤتمرين العاشر والحادي عشر للدول الأطراف، يوصي الفريق العامل المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف بأن:

1) *يعبر عن تقديره للدول الأطراف التي قبلت القيام بدور الرواد الإقليميين للعالمية طبقاً لخطة عمل الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة بشأن جهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة ويشجّع الدول الأطراف الأخرى على الاقتداء بها؛*
2) *يؤكد مجدداً على أن التعاون الإقليمي والمشاركة الإقليمية هما من الأدوات الرئيسية لحث الدول على الانضمام للمعاهدة، ويدعو جميع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين في معاهدة تجارة الأسلحة المشاركين في جهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة إلى إدراج الرواد الإقليميين ذوي الصلة في مجال العالمية، والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية ضمن أنشطة العالمية التي تقوم بها؛*
3) *يدعو جميع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين في معاهدة تجارة الأسلحة المشاركين في جهود عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، إلى إخطار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قبل أنشطتهم الثنائية أو المتعددة الأطراف المتوقعة بوقت كافٍ، طبقاً لما تشترطه خطة العمل، بالإضافة إلى مشاركة مخرجات ونتائج جهودهم مع الأمانة، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسباً؛*
4) *يستمر في تشجيع الدول الأطراف على التطوع لتقديم عروض تقديمية عن ممارساتها الوطنية في مجال التصديق / الانضمام والتوطين، مع أخذ الأسئلة العملية المتعلقة بالتصديق/الانضمام للمعاهدة وتطبيعها في الاعتبار، والتي رحب بها المؤتمر العاشر للدول الأطراف لهذا الغرض.*

***